تقديم

يتلخص الهدف من إجراء التعداد العام للسكان والمساكن في الحصول على بيانات حديثة وشمولية وعالية الدقة عن جميع الأفراد في لحظة زمنية محددة، وعن الخصائص المختلفة للمباني والمساكن والأسر في المملكة، وتعتبر هذه البيانات حجر الأساس لقياس التغير مع مرور الزمن، وأساساً لرسم الخطط التنموية وتقويم نتائجها. وينص قانون الإحصاءات العامة رقم 24 لسنة 1950 وتعديلاته اللاحقة، والقانون المؤقت للإحصاءات رقم 8 لسنة 2003 والقانون رقم 12 لسنة 2012 بوضوح على ضرورة تنفيذ التعداد مرة كل عشر سنوات على الأكثر حيث جرى آخر تعداد في الأردن عام 2004، ويأتي ذلك منسجماً مع التوصيات الدولية حول هذا الموضوع سواء في دوريته أو منهجيته علماً بأن أول تعداد للمساكن في الأردن كان عام 1952.

وقد ازدادت أهمية البيانات والأرقام الإحصائية سواء تلك المتعلقة بالخصائص المختلفة للسكان أو المتعلقة بالمباني والمساكن وذلك كونها تمثل الأدوات اللازمة في رسم السياسات السكانية والإسكانية ووضع خطط التنمية وغيرها من البرامج الإقتصادية والإجتماعية والصحية، ... الخ.

يتطلب تنفيذ التعداد وجود إطار متكامل وحديث لكافة المباني والمساكن والأسر في المملكة لضمان الشمولية والدقة أثناء عملية العد بمعنى أن يتم تحديد كل مبنى وكل مسكن وكل أسرة وعد كل منها وبالتالي عد كل فرد.

يهدف هذا الدليل إلى توثيق كافة مراحل التعداد الأساسية المتمثلة بالمرحلة التحضيرية أي مرحلة ماقبل العد وما شملته من عمليات مختلفة للتحضير الجغرافي مثل العمليات المكتبية والميدانية وما رافقها من إعداد الخرائط وتحديثها والمخططات التي تتلاءم مع طبيعة العمل الإحصائي وأسس عمليات الحزم والترقيم وإعداد القوائم الخاصة بحصر المباني والمساكن والأسر والانشطة الزراعية والمنشآت الاقتصادية الكترونياً.

تليها مرحلة العد الفعلي حيث تم إعداد نسخ إضافية من قوائم الحصر الإلكترونية لاستخدامها أثناء عملية العد الفعلي، تمهيداً لاعتمادها في تعداد السكان كإطار شامل ومتكامل لكافة المباني والمساكن والأسر في المملكة حيث تكون المرحلة السابقة نقطة بداية لمرحلة العد أي زيارة كل أسرة من خلال المسكن ورصد

جميع أفرادها حسب المعايير المحددة لهذا الغرض وتوثيق خصائص كل منهم باستخدام استمارات صممت لهذا الغرض والتي تمثل العملية الرئيسية للتعداد. وأخيرا المرحلة الثالثة ما بعد العدّ والتي تشمل عمليات تجهيز البيانات، ومعالجتها مكتبياً وإلكترونياً للتأكد من سلامة البيانات وشموليتها واتساقها. كما تشمل كذلك إعداد الجداول العامة والتفصيلية والتحليل والتقييم واستخراج المؤشرات بالإضافة إلى نشر البيانات وإصدار التقارير المتعلقة بنشر النتائج الاولية والتفصيلية والتوثيق، ثم التحليل المتعمق وإعداد الأوراق البحثية المتخصصة للمواضيع والقضايا ذات الأولوية بجهود فرق وطنية من دائرة الاحصاءات العامة والمؤسسات والخبراء الوطنيين المختصين، والتي جرى توثيقها من خلال هذا الدليل.

د. قاسم الزعبي

مدير عام دائرة الإحصاءات العامة

المدير الوطني للتعداد العام للسكان والمساكن 2015